

جامعة إشق

كلية القانون

قسم القانون

## (( المضاربة في بورصة الاوراق المالية ))

د . عبدالباسط كريم مولود

## (( ملخص البحث ))

### بعنوان

## (( المضاربة في بورصة الاوراق المالية ))

ان السبب الرئيسي لشراء الاوراق المالية هو من أجل الاستثمار وبهدف تأمين وضمان دخل منتظم من خلال عملية تداول الاوراق المالية في البورصة . إلا أنه يوجد أفراد آخرون يهتمون قليلاً بالدخل المنتظم الذي تدره الاوراق المالية وكل إهتماماتهم تنصب فقط على التقلبات التي تحدث في أسعار الاوراق المالية وهؤلاء الذي يشترون تلك الاوراق المالية ويأملون أن ترتفع الأسعار في المستقبل يطلق عليهم بالمضاربون على الصعود في الأسهم والسندات ، وهؤلاء الذين يبيعون ويتوقعون أن تنخفض الأسعار في المستقبل يطلق عليهم بالمضاربين على الهبوط والهدف الرئيسي لهؤلاء المضاربون هو الاستفادة من تقلبات أسعار الأسهم والسندات من أجل تحقيق أرباح صافية لأنفسهم ، ومن الخطأ الحكم بالسلب على جميع أنواع المضاربة بصفة إجمالية لان وجود المضاربة المشروعة تساعد على أن تمتع الاوراق المالية بدرجة كبيرة من السيولة . وتبين من خلال البحث ان المضاربة تكون غير مقبولة إذا كان المضاربون يحاولون التأثير في الأسعار حسب أهوائهم الشخصية وتكون نتيجتها تشغيل راس مال معين في مجال لا يمثل التشغيل الأمثل الذي يحقق أقصى فعالية ممكنة لموارد الانتاج .

فان تدخل المضارب بافعال من شأنها إحداث إرتفاع وانخفاض مصطنع في الأسعار ، تصبح المضاربة غير مشروعة لاستخدامه طرق إحتيالية بغرض التلاعب في الأسعار واحداث تموجات شديدة في حدودها القصوى بطريقة مفتعلة للا ستفادة من فروق الأسعار إن إفتعال الارتفاع والانخفاض في البورصة ينطوى دائماً على سوء النية المتعمد لأيقاع الغير في الخطأ وبالتالي يقع المتلاعب تحت طائلة المسؤولية لأنها تؤدي الى حدوث كوارث وأزمات مالية في البورصة فالمضاربة العادية المشروعة المبنية على التوقع والدراسة والدراسة ضرورية للبورصات ويمكن للمضارب أن يربح أو يخسر لانه لايدخل البورصة بسوء نية .

إن المشرع العراقي في القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية لسنة 2004 لم ينص صراحة على معاقبة كل من يتلاعب بالاسعار سوى فرض غرامة عن عن أي إخلال يشمل الاحتيال والغش أو عدم الاهتمام المقصود لأي من المتطلبات المنصوص عليها في القانون المذكور كما أن التعليمات الصادرة بموجب القانون المذكور هي الأخرى أعطت الحق وبشكل جوازي لمدير القاعة في الغاء العروض إذا كانت الأسعار تشكل إنحرافاً شديداً عن الاسعار السائدة في السوق ... ونتيجة للدور الخطير الذي تلعبه المضاربة غير المشروعة والتلاعب بالاسعار في البورصة توصلنا في البحث الى مجموعة من التوصيات للحد من المضاربة غير المشروعة والتلاعب بالاسعار لحماية للمتعاملين في البورصة .